

البيان الصحفي "لوكالة ستاندرد آند بورز"  
بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

ترجمة موجزة

(٢ فبراير ٢٠١٨)

أكدت وكالة "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف، وأعلنت عن ذلك في بيان صحفي صدر بتاريخ ٢ فبراير ٢٠١٨، وفيما يلي عرض موجز لأبرز محتويات البيان الصحفي.

- صافي أوضاع الأصول الحكومية والخارجية لدولة الكويت تستمر في توفير مساحة للحكومة لضبط أوضاع المالية العامة تدريجيًا.
- استقرار آفاق التصنيف يعكس توقع الوكالة بأن تبقى مقاييس التصنيف الائتماني الرئيسية لدولة الكويت قريبة نسبيًا من المستويات الحالية.
- تعكس النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف توقعات الوكالة باستمرار قوة الأوضاع المالية الحكومية والخارجية لدولة الكويت خلال أفق التوقعات مدعومة برصيد كبير من الأصول المالية. وتتوقع الوكالة كفاية هذه القوة لمقابلة المخاطر المتعلقة بكل من انخفاض أسعار النفط، وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة.
- أشارت الوكالة إلى أن تأكيدها للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت مدعوم بالمستويات المرتفعة من المصدات المالية والخارجية السيادية المتراكمة، بالرغم من فتور بيئة أسعار النفط وتحسنها مؤخرًا. من جانبٍ آخر، أشارت الوكالة إلى أن التصنيف الائتماني لدولة الكويت مُقيّد بِسمة التركز (Concentrated Nature) في الاقتصاد، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

- ترى الوكالة أن المرونة الاقتصادية لدولة الكويت سيعززها الإنفاق الاستثماري الحكومي وضبط أوضاع المالية العامة التدريجي، وأشار بيان الوكالة إلى ما يلي:
  - تأثير خفض إنتاج النفط بموجب اتفاق منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" على النمو الاقتصادي لدولة الكويت في عام ٢٠١٧.
  - الارتفاع المعتدل في أسعار النفط في عام ٢٠١٨، وتوقع ارتفاع إنتاج النفط من عام ٢٠١٩ فصاعدًا، إلى جنب برنامج استثماري حكومي واسع سيدعم زخم النمو الاقتصادي لدولة الكويت على مدى فترة التوقعات.
  - تتوقع الوكالة استمرار سياسة دولة الكويت الخارجية تجاه الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما تفترض الوكالة محدودية انتشار الصراعات الجيوسياسية الإقليمية لدولة الكويت.
- أشارت الوكالة إلى أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤ قد أدى إلى تدهور كبير في مستويات الثروة، وأرصدة الموازين الداخلية والخارجية لدولة الكويت. ومع ذلك، فإن إنشاء أصول مالية وخارجية كبيرة من خلال تحويل فوائض الموازنة العامة قبل ذلك أتاح لصانعي السياسات المجال لمواجهة انحسار أداء القطاع النفطي أثناء تراجع أسعار النفط بزيادة الإنفاق العام في إطار الخطة الإنمائية للدولة، ولا سيما في مشاريع البنية التحتية.
- تُقدّر الوكالة أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت انكمش بنحو ٢,٣٪ خلال عام ٢٠١٧ بسبب تقليص إنتاج النفط بنسبة تتراوح بين ٥٪ و ٦٪. وبالرغم من أن الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية قد شهد نموًا خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٧.
- تتوقع الوكالة أن ارتفاع أسعار النفط سيدعم ارتفاع الاستهلاك والاستثمار خلال عام ٢٠١٨، وقد يعود النمو الاقتصادي إلى معدلات تصل إلى نحو ٢,٥٪ مع استقرار النمو في القطاعات غير النفطية مدعومًا بالإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية ليصل إلى نحو ٣٪ خلال

السنوات ٢٠١٩-٢٠٢١ على خلفية ارتفاع إنتاج النفط ومشاريع الاستثمار. وعلى المدى المتوسط، فمن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط الكويتي إلى أكثر من نحو ٣ ملايين برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢١.

- أشار البيان إلى الانتهاء من أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص منذ بدء سريان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في عام ٢٠١٥. وتُخطط الحكومة لإعادة طرح مناقصة للمرحلة الثانية بمشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحمية المياه في أوائل عام ٢٠١٨.

- برأي الوكالة، من المرجح أن تستمر التوترات الجيوسياسية في المنطقة وربما تزداد بسبب تصاعد التوترات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران، إلى جانب الحرب الجارية في اليمن. وقد اتخذت الكويت موقفًا تقليديًا محايدًا في الصراعات الإقليمية وتلعب دور الوسيط بين قطر ودول المجلس الأخرى، مع نجاح بسيط للغاية الآن.

- المرونة والأداء: تبقى المصدات المالية والخارجية الضخمة لدولة الكويت من نقاط القوة الأساسية للتصنيف الائتماني لدولة الكويت:

- تتوقع الوكالة أن يتم ضبط أوضاع المالية العامة بشكلٍ تدريجي بحلول عام ٢٠٢٠، مع احتمال تطبيق سقف الإنفاق العام وضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٩.

- تخطط الحكومة لتلبية احتياجاتها التمويلية من خلال زيادة نسبة الاقتراض العام وتخفيض نسبة السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام.

- تحتفظ الكويت بأحد أكبر محافظ الأصول الخارجية السائلة بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

- تشير تقديرات الوكالة إلى أن الموازنة العامة ستحقق عجزًا ماليًا بنحو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بعد استقطاع مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة).
- في الوقت الذي اتخذت فيه الحكومة تدابير لتقليص الإنفاق الجاري، فإنها استخدمت قدرًا من المرونة المالية من أجل زيادة الإنفاق الرأسمالي، وسيكون ضبط أوضاع المالية العامة بطيئًا.
- أشارت الوكالة إلى أن استجابة السياسة المالية في دولة الكويت لانخفاض أسعار النفط محدودة ومتدرجة إلى حد ما بالنظر إلى المصادر المالية الكبيرة. وقد رفعت الحكومة أسعار الوقود، وبدأت رفع رسوم الكهرباء والمياه، ونفذت تدابير تهدف إلى نمو معتدل في فاتورة الأجور والمرتبات. وتعتزم الحكومة تركيز جهودها على تحسين تحصيل الإيرادات العامة، وتصفية الأصول غير المستغلة بالكامل مثل الأراضي، وتنفيذ برنامج التخصيص على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- أشارت الوكالة إلى أنه وبالرغم من أن الحكومة قد مؤّلت عجز الموازنة العامة بشكلٍ رئيسي من خلال السحب من صندوق الاحتياطي العام وبعض إصدارات سندات الدين، إلا أنها تعتمد التحوّل أكثر نحو إصدارات الدين. وتعتمد هذه الخطط على قرار مجلس الأمة بشأن مشروع القانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة بعد انقضاء أجل المرسوم بالقانون في أكتوبر ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، أصدرت دولة الكويت أول سنداتها الدولية السيادية في عام ٢٠١٧، وتتوقع الوكالة استمرار الاستفادة من أسواق السندات الخارجية في ظل أسعار الفائدة الحالية المواتية، لا سيما بالمقارنة مع عائدات الأصول الخارجية.
- ترى الوكالة أن صافي وضع الموجودات الأجنبية يمثل قوة تصنيف كبيرة لدولة الكويت، حيث توفرّ مصدات كبيرة مقابل انخفاض أسعار النفط. وأشارت إلى أن الحكومة الكويتية تُدير من خلال الهيئة العامة للاستثمار أصول ضخمة تراكمت من إنتاج النفط والغاز على مر السنين. وتُعتبر دولة الكويت من أعلى الدول الخاضعة لتصنيف الوكالة من حيث صافي حجم الموجودات الحكومية.

- أشارت الوكالة إلى أن فائض الحساب الجاري تراجع إلى النصف في عام ٢٠١٥ مدفوعًا بتراجع أسعار النفط. وفي عام ٢٠١٦، سجل الحساب الجاري أول عجز بنحو ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بمتوسط فائض بلغ نحو ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (٢٠١٠-٢٠١٤). ومن المتوقع أن يعود الحساب الجاري إلى فائض بنسبة ٠,١% و ٢,٠% في السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ على الترتيب مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط.
- تقدّر الوكالة أن يتجاوز صافي وضع الأصول الخارجية لدولة الكويت ٦ أضعاف المتحصلات من الحساب الجاري (CARs) في عام ٢٠١٧. كما أشارت الوكالة إلى أن إجمالي احتياجات التمويل الخارجي ستبقى قابلة للسيطرة وستصل إلى نحو ١١٠٪ من متحصلات الحساب الجاري والاحتياطيات القابلة للاستخدام في السنوات الأربع القادمة. وفيما يتعلّق بمؤشرات الحسابات الخارجية لدولة الكويت فإنها قوية جدًا، وأقوى من أقرانها، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ترى الوكالة أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة من نظم أسعار الصرف في باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي ترتبط أسعار صرف عملتها بالدولار الأمريكي. وأشارت الوكالة إلى أنه وبالرغم من قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة مرتين خلال عام ٢٠١٧، إلا أن بنك الكويت المركزي أبقى على سعر الخصم الرئيسي دون تغيير.
- ترى الوكالة أن النظام المالي في دولة الكويت مستقر، كما تتمتع البنوك الكويتية بقاعدة رأسمالية قوية، مع وفرة السيولة وفقًا لمعيار بازل (٣)، وتعمل في بيئة تنظيمية قوية. ووفقًا لتقرير الوكالة عن مخاطر الصناعة المصرفية (Banking Industry Country Risk Assessments- BICRA) جاء تقييم المخاطر في القطاع المصرفي الكويتي ضمن الدرجة الرابعة، حيث تُصنّف النظم المصرفية الأدنى مخاطر ضمن الدرجة (١) والأعلى مخاطر في الدرجة (١٠).